ينصّ التعديل الخامس من إعلان الحقوق على التالي:
لن يحمَّل شخصٌ مسؤوليَّةَ جريمةٍ عقابُها الموتُ، أو مسؤوليَّةَ جريمةٍ شائنةٍ، إلاَّ بناءً على عرض قضيَّة أو اتِّهام من هيئة المحلَّفين الكبرى، باستثناء حالات ناشئة في القوات المسلّحة البريَّة أو البحريَّة أو في الحرس الوطنيّ أثناء الخدمة الفعليَّة زمن الحرب أو الخطر المعلن؛ ولن يُخضع أيُّ شخص للمحاكمة عن التهمة مرتيْن بما يعرِّضه لخطر الموت أو التشوُّه؛ ولن يُجبَرَ في أيّ حالة جرميَّة على أن يكون شاهداً ضدّ نفسه، أو أن يُحرَم حياتَهُ أو حريَّتَه أو ممتلكاته، دون الإجراءات القانونيَّة المتعارَفة؛ ولن تؤخذَ ممتلكاتٌ خاصَّة بهدف الاستخدام العامّ من دون تعويض عادل.

لاأمنُ الوطن

دوغلاس فالانتاين*

طلب بوش من الكونغرس أن يوافق على تشكيل محاكم عسكريَّة تكون لها سلطةُ تعذيب المشتبه بهم وإعدامهم خلال ٣٠ يومًا، دون اتِّخاذ الإجراءات القانونيَّة المرعيّة. لا هيئة محلّفين كبرى، ولا إجراءات قانونيَّة متعارفة، ولا مَنْ يحزنون. وهو ما يتناقض مع التعديل الخامس تناقضًا صارخًا.

في ظلّ حاكم بنسلڤانيا توج ريدج، سيقوم «مكتبُ أمن الوطن» Homeland Security Office بتنسيق عمل ٤٦ هيئة حكوميَّة ضدّ الإرهابيِّين المشتَبَهِ بهم في الولايات المتحدة. وسيتولّى ريدج هذه الوظيفة بالتعاون مع نائب مستشار بوش للأمن القوميّ، الجنرال واين داوننغ. ومازال الموظّفون في إدارة بوش يَضْبطون «حدودَ السلطات» بين الموقعَيْن الجديديْن، ولكنْ من الواضح أنّ العسكر ـ من الآن فصاعدًا ـ سيكون له دورٌ مركزيٌّ في النشاطات المحليَّة المناهضة للإرهاب.

السببُ في بروز دور العسكر بسيط : فبوش يريد أن يُقيم محاكمَ عسكريَّةً خاصَّةً، ومن خارج العمليَّة القانونيَّة، يكون بمقدورها محاكمةُ الإرهابيِّين المشتبهِ بهم دون القيود القانونيَّة المتعارَفة في القضاء الأميركيّ. ويبدو أنَّ هذه المحاكم العسكريَّة ستكون لها سلطةُ إعدام الإرهابيِّين خلال ٣٠ يومًا من إدانتهم.

هذا وقد نفت الإدارةُ الأميركيَّةُ التفكيرَ في إصدار بطاقة تعريف وطنيَّة تزوِّد «الإخوةَ الكبارَ» [الاستخبارات] بالقوَّة الهائلة المطلوبة للقبض على الإرهابيِّين قبل أن ينفِّذوا أعمالهم. ولكنْ باستطاعتكم التيقّنُ من أنَّ ثمَّة وسيلةً ما سوف تصمَّم لتمكين ريدج في «مكتب أمن الوطن،» وتمكين داوننغ بالنيابة عن البنتاغون، من «اقتفاء كلّ حركةٍ لكلّ مشتَبَهٍ به.» المشكلة هي أنَّ أحدًا لم يحدِّد إلى الآن مَنْ هو «المشتبه به.»

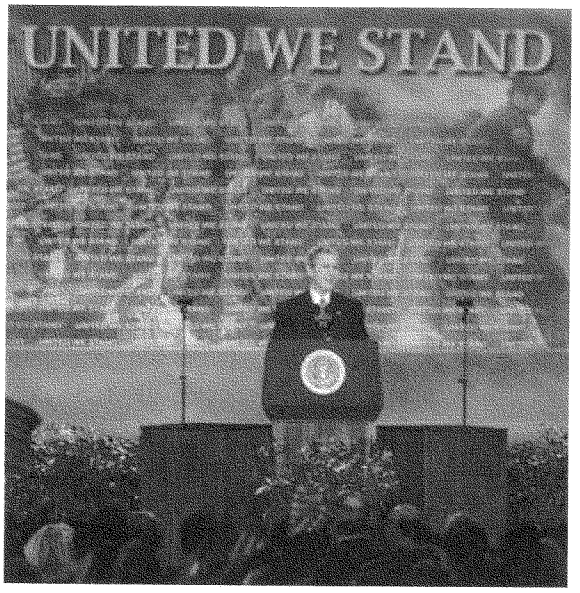

بوش: «إمّا أن تكونوا معنا أو أنتم ضدنا.»

المشتبه بهم عادةً

أثناء حرب ڤيتنام، وبموجب «برنامج فينيكس» الذي أعدّته وكالةُ المخابرات المركزيَّة الأميركيَّة CIA ـ التي هي النموذجُ القدوةُ لمكتب أمن الوطن ـ كان الإرهابيُّ المشتبَهُ به هو كلَّ مَنْ يتَّهمه بذلك مَصْدرٌ مجهولٌ واحدٌ. واحدٌ فقط. وكان المشتبَهُ به يُوقَفُ بعد ذلك، ويُعتقلُ إلى أجلٍ غير مسمّى في مركزٍ للتحقيق تابعٍ للـ CIA، ثمَّ يُعذَّب أو تُعذَّب إذا كان امرأةً (وأحيانًا كان المشتبهُ به طفلاً لا يتجاوز الثانيةَ عشرةَ)، إلى أن يَعْترفَ، أو يقدِّمَ معلوماتٍ عن آخرين، أو يموتَ، أو يُساقَ إلى محكمة عسكريَّة (كالتي يقترحها بوش الآن) للتخلُّص منه.

* ـ مؤلّف كتاب **برنامج فينيكس**، وهو التقرير الأشمل عن عمليَّات التعذيب والاغتيال التي مارستها الـ CIA في ڤيتنام. والمقالة منشورة في موقع مجلة زَدْ: www.zmag.org/valentine.htm

في آلاف الحالات سُجِنَ أشخاصٌ أبرياء وعُذِّبوا، استنادًا إلى كلمة من مُخْبِرٍ غُفْلٍ كان يَشْعر بحقدٍ شخصيّ عليهم، أو كان في الحقيقة عميلاً مزدوجًا من لدن الفيتكونغ يزوِّد اللائحةَ السوداءَ الخاصَّةَ بـ «برنامج فينيكس» بأسماء المواطنين الموالين [لأميركا]. ولم يكن بمقدور المشتبه بهم في أيّ محطةٍ من هذه المحطات أن يَحْصلوا على الإجراءات القانونيَّة المرعيّة أو على محامين. ولهذا أَعْرب ٤ أعضاء في الكونغرس الأميركيّ عام ١٩٧١ عن اعتقادهم أنَّ برنامج فينيكس انتهَك ذلك الجزءَ من معاهدات جنيف الذي يَضْمن حمايةَ المدنيِّين زمنَ الحرب. وأكرِّر: زمنَ الحرب.

ولكنَّ هذا النوع من الانتهاكات لا يُمْكن أن يَحْدث هنا، أثناء حرب بوش المعلنة على الإرهاب. صح؟

نعم، بالتأكيد!

رمزيّاً، مَحَت اعتداءاتُ ١١ أيلول الإرهابيَّة كلَّ ما كان في خواطر الأميركيِّين من كوابح. فقد رُفِعَتْ كُلُّ التحريمات الأخلاقيَّة عن الجناح اليمينيّ الرجعيّ. والأمرُ نفسُه حَدَثَ في أرض الأجداد بعد الحرب العالميَّة الأولى، وهذا هو التهديدُ الحقيقيّ لـ «مكافحة الإرهاب» الذي نواجهه في أميركا اليوم.

فباسم مكافحة الإرهاب، يستعدّ غضبُ الأمَّة وحنقُها المكبوتان بسبب حرب ڤيتنام، وبسبب أمور «ثقافيَّة» أخرى، للانقضاض على «عدوّ الداخل.» وإدارةُ بوش ودعائيُّوها عرَّفوا عدوَّ الداخل بكلمات واضحة: إنَّهم يقولون «نحن الآن إسرائيليُّون كلُّنا، فإمَّا أن تكونوا معنا أو أنتم ضدّنا» في الحرب المعلنة ضدّ الإرهاب.

وأن تكون «ضدّنا» مسألةٌ خطيرة. وكما لاحظنا فقد طَلَبَ بوش من الكونغرس أن يوافقَ، بلا تردُّد، على تشكيل محاكم عسكريَّة على نمط محاكم فينيكس، تكون لها سلطةُ تعذيبِ المشتَبَهِ بهم وإعدامِهم خلال ٣٠ يومًا، دون اتِّخاذ الإجراءات القانونيَّة المرعيَّة. لقد جُرِّب هذا النظامُ في ڤيتنام قبل ٣٠ عامًا، وبلغ درجةَ الإتقان في إسرائيل التي استخدمته ضدّ الفلسطينيِّين، وهو جاهزٌ للاستخدام هنا والآن.

الحرب النفسيَّة الجديدة

إنَّ حرب بوش الجديدة، على ما نُصَّ عليه منذ اثنيْ عشر عامًا في أكتوبر ١٩٨٩ في **مارين كورپس غازيت** (ص ٢٢ ـ ٢٦ أ)، «ستَنْتشر بشكلٍ واسعٍ، وستكون غيرَ محدَّدة إلى درجةٍ كبيرة؛ سيُضيِّع الفرقُ بين الحربِ والسلام، وستضيِّع نقطةُ التلاشي.» لن تكون هناك «ميادينُ حربٍ محدَّدةٌ وجبهاتٌ محدَّدةٌ،» وسيختفي التمييزُ بين «المدنيّ» و«العسكريّ.» و«سيتوقَّف النجاحُ إلى حدٍّ كبير على فعّاليَّة العمليَّات المشتركة،» على نحوٍ ما يَقْترحه بوش بين ريدج في «أمن الوطن» وداوننغ في البنتاغون، «كلَّما اختلطت الحدودُ الفاصلةُ بين المسؤوليَّة والرسالة.»

وبحسب مقالة **الغازيت** أيضًا سيتوقَّف نجاحُ «الحرب الجديدة» ضدّ المشتبه بهم غيرِ المحدَّدين على «العمليَّات النفسيَّة» أيضًا التي تتجلَّى في «أشكال التدخُّل الإعلاميّ والمعلوميّ.» إنَّ على المرء أن يكون «ماهرًا في التلاعب بالإعلام من أجل تغيير الرأي العامّ المحليّ والعالميّ...» فعلى جبهة الحرب النفسيَّة «قد تكون أخبارُ التلفزيون سلاحًا عملانيّاً أقوى من الفرق المدرّعة.»

إنَّ «صقور» التلفزيون يحبُّون أن يُلقُّوا بهزيمة أميركا في ڤيتنام على عاتق الحركة المناهضة للحرب، ويؤكِّدون في هذه الأوقات الحاسمة أنَّ المعارضة [الداخليَّة] تروِّج الإرهابَ. وضمن إطار استراتيجيَّة الحرب النفسيَّة المذكورة أعلاه فإنَّ هذه هي تمامًا الطريقةُ التي يتساوى فيها الوطنيُّون بل ودعاةُ السلام أيضًا مع الإرهابيِّين في ڤيتنام ويتعرَّضون ـ من ثمَّ ـ لتوقيف دون أجلٍ مسمّى، وللتعذيب في مراكز التحقيق، وللاغتيال بموجب برنامج فينيكس التابع للـ CIA، كما حدث لما يربو على ٤٠ ألف شخص.

إنَّ إدارة بوش تَزْعم أنَّ حربًا ضدّ الإرهاب تتطلَّب عدالةً مختلفة. ولكنّ هذه الاستراتيجيَّة استَعْدَتْ شعبًا بأكمله ضدّ حكومته وتسببتْ في مأساةٍ ذاتِ أبعادٍ هائلة.

ليس أمام المرء إلاَّ أن يتخيَّل كيف سيتصرَّف الأميركيُّون إنْ تمَّ التخلِّي عن الإجراءات القانونيَّة المرعيَّة عبر «مكتب أمن الوطن،» وبتوجيه من البنتاغون.

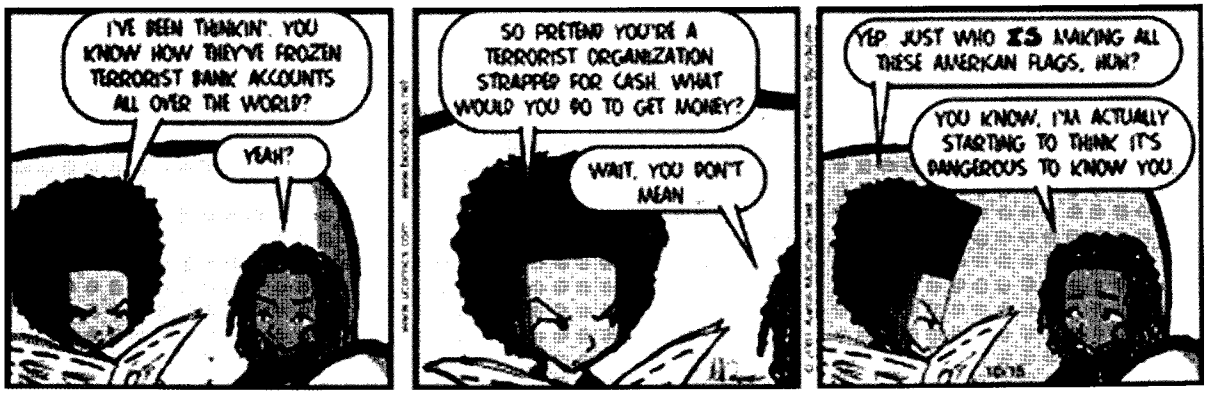

أما زالت «القوميَّة» الأميركيَّة تمول الطالبان؟